

# زمام المبادرة

نشوانك زيد علمي عنتر

**زمام المبادرة  
(مقالات)  
بقلم :  
نشوان زيد علي عنتر  
٢٠٢٣م**

## **الإهداء :**

**إلى والدتي العزيزة الراحلة**

**المؤلف .....**

## تطوير الدراما اليمنية

مازلت أتذكر ذلك المؤتمر التي رعته وزارة الثقافة و السياحة في شهر إبريل من عام ٢٠٠٨م المتعلق بتطوير الدراما اليمنية و إخراجها من مأزقها الغارقة فيه إلى أذنيها لتلحق بشقيقاتها في الدول العربية الأخرى و لاسيما الخليجية منها و الذي حضره ليف من نجوم الدراما العربية في سوريا و مصر و الخليج و لبنان و الأردن مشاركين فيه و مساهمين بإقتراحاتهم البناءة قد استطاع خلال فعاليتها التي إستمرت ثلاثة أسابيع متتالية مع إخوانهم اليمنيين في تطويرها و تحسين مستواها لتلحق بركب نظيراتها في العالم العربي لتسفر حصيلتها بعد العديد من المآدب و الموائد التي أقيمت على شرف الضيوف و صرفت عليها ملايين الريالات الهائلة التي كان من المفروض رصدها لدعم الدراما اليمنية المتواضعة إلى نتائج هزيلة لم ترق إلى أدنى الأهداف المأمولة منها ، و من ضمنها تأسيس شركة إنتاج درامية خليجية - يمنية مشتركة بشكل إستعجالي محل و غير مدروس حيث لم توضع لها دراسة جدوى و

رصد ميزانية خاصة بها حتى الآن ، إضافة إلى عدم وضوح أهدافها المستقبلية لتطوير الدراما اليمنية ، و هل ستكتفي بإنتاج الأعمال التلفزيونية فقط أم ماذا ؟ و لاسيما بعد أن تمخض عنها مسلسل متواضع لم يرق إلى المستوى المأمول منه ( مغامرات شعبان ) و قد عرض في تلفزيون اليمن خلال شهر رمضان المبارك عام ٢٠٠٨ م ، و دون أن ننسى أيضا أن المؤتمر لم يناقش صراحة العراقيل التي تثبط من قيام دراما يمنية عالية المستوى تضاهي نظيراتها على الصعيدين الإقليمي و القومي كالرقابة الشديدة و عدم دعم المبدعين و عرض أعمالهم في شاشات التلفزة المحلية إلا بشق الأنفس و إفتقارها إلى كتاب سيناريو و ممثلين و مخرجين محترفين يؤدون المهمة المناطة بهم لتطوير العمل الدرامي في اليمن و إفتقارها أيضا للمعاهد التمثيلية المتخصصة في تخريج أناس مختصين في كافة أنواع العمل الدرامي كمعهد الفنون المسرحية و معهد التمثيل و معهد علوم السينما ، لذا لدي بعض الإقتراحات المتواضعة بخصوص هذا المجال كمبادرة مني لتطوير

الإنتاج الدرامي في اليمن و لاسيما الإنتاج السينمائي  
منه و هي :

١- إنشاء شركة خاصة مساهمة يملكها فرد أو  
مجموعة أفراد من عائلة واحدة متخصصة في مجال  
الفن أو الدراما في إنتاج الأعمال الدرامية اليمنية  
برأسمال أولي قدره ٣ مليون دولار ( ٧٢٠ مليون  
ريال ) يبدأ بإنتاج ثلاث أفلام و ثلاث مسلسلات  
في السنة الواحدة ، و مع تحقيق إيرادات عالية من  
الإعمال المذكورة يتم مضاعفة الرأسمال المذكور  
آنفا ستة أضعاف قيمتها ١٨ مليون دولار ( ٤  
مليار ريال ) و يخصص نصفها إلى ودائع احتياطية  
بحوالي ٩ ملايين دولار ( ٢ مليار ريال ) و يحق لها  
أن تنزل إعلان إكتتاب عام لشراء أسهمها إذا  
أرادت المزيد من الشركاء شريطة أن يكونوا  
متخصصين في مجال الفن الدرامي السينمائي أو  
التلفزيوني على حد سواء

٢- تقوم هذه الشركة المذكورة بإنشاء ثلاثة  
إستوديوهات معدة بأحسن التجهيزات في البداية

للإنتاج الدرامي اثنتان منها لإنتاج الأفلام السينمائية و فيها تنتج أفلامها و أفلام غيرها إضافة إلى أربع مسارح حيث تؤجر إستوديوهاتها و مسارحها بكافة معداتها لمن يريد إخراج أفلامه أو مسلسلاته أو مسرحياته أو أوبريتاته أو أعمال البالية الخاص به فيها بأجر رمزي نوعا ما خفيف عليهم و نفس الشيء مربحا لهم بمعنى آخر مبلغ وسط بينهما و هذه الطريقة تشبه إلى حد ما عملية تقاسم الأرباح الموجودة في حالة نشر كتاب ، و بعد فترة مدتها ثلاثة أشهر كحد أدنى تبني العديد من الأستوديوهات في أنحاء الوطن .

٣- عندما تقوم الشركة المذكورة آنفا بإنتاج أفلام سينمائية أو مسلسلات تلفزيونية محلية فعليها و بنسب معينة مدروسة تتناسب مع وضعها المالي و الإداري و الفني أن تتفق مع المعايير الفنية الدولية لإنتاج مثل هذه الأعمال ، كأن تنتج أربعة أو خمسة أفلام و ثلاثة أو أربعة مسلسلات و ستة أو سبعة مسرحيات و أوبريتات و أعمال بالية و واحد

أو إثنين مسلسلات أو أفلام رسوم متحركة في السنة ، و إذا تحسن الوضع المالي فيها فنتج ضعفي النسب المذكورة سلفا مع كل تحسن سنوي في الشركة تمس هياكلها الرئيسية فتصبح ثمانية أو عشرة أفلام و خمسة أو ثمانية مسلسلات و ١٢ أو ١٤ مسرحية و أوبريت و بالية و اثنين أو أربعة مسلسلات أو أفلام رسوم متحركة و في السنة التالية يتضاعف الإنتاج فيصبح ١٦ أو ٢٠ فيلما و ١٠ أو ١٦ مسلسلاتا تلفزيونيا و ٢٤ أو ٢٨ مسرحية و أربعة أو ثمانية مسلسلات أو أفلام رسوم متحركة ... و هكذا دواليك .

٤- الذين يتولون إنتاج هذه الأعمال المذكورة آنفا بمختلف أنواعها يجب أن يكونوا يمينيين موهوبين محترفين متخصصين بهذا الأعمال بدءا من كتابة السيناريو و الحوار مرورا بالتمثيل و تقنيات التصوير و التسجيل المرئي و الصوتي و خريجي المعاهد المتخصصة في فن الدراما بكافة أنواعها داخل اليمن أو خارجها و من كافة الأعمار



شريطة أن يكون معظمهم من الشباب بنسبة ٧٠ % .

٥- يجب أن يكون للشركة كتاب سيناريو موهوبين محترفين متخصصين في كافة مجالات الدراما السينمائية و التلفزيونية و المسرحية و من بينهم مجموعة من كتاب السيناريو المزدوجين الذين يقومون بتحويل العمل الدرامي إلى أشكال أخرى باحترافية عالية ، كأن يحول الفيلم إلى مسلسل و المسلسل إلى مسرحية و كل هذا في المرحلة الأولى من خطة تطوير الدراما اليمنية ، كما الشركة المذكورة آنفا تقوم بإنشاء ورشات تعليمية و فنية لتعليم فن كتابة السيناريو يشرف عليها كتاب السيناريو المحترفين في البلاد .

٦- أن تنشئ الشركة قناة فضائية تختص فقط بعرض الأعمال الدرامية اليمنية من أفلام سينمائية و مسلسلات تلفزيونية و مسرحيات و أوبريتات و مسرحيات بالية سواء المنتجة من قبلها أو من

شركات أخرى شريطة أن تلتزم بالمعايير الفنية العالمية و العربية .

٧- أن تقوم بالدعم المالي لمعهد الدراما المحلية كالمعهد العالي للفنون المسرحية و معهد علوم السينما و معهد التمثيل و معهد البالية و توظيف خريجي هذه المعاهد في فروعها و مؤسساتها سواء داخل اليمن أو خارجها بما يتناسب مع طلباتها الملحة .

٨- تقوم الشركة بإنشاء عدة مهرجانات محلية متنوعة سينمائية كانت أم مسرحية أم تلفزيونية لإكتشاف المواهب الواعدة في عالم الدراما السينمائية و المسرحية و التلفزيونية بكافة حقولها - التمثيل - السيناريو - الإخراج - هندسة الإضاءة - هندسة الصوت - الإنتاج - التصوير - الموسيقى التصويرية و ترصد لها جوائز مغرية ماديا و معنويا ، و الذين يربحون جوائز هذه المهرجانات تتولى الشركة بعرض أعمالهم في قناتها الفضائية أو

تبيع حقوق عرضها في القنوات التلفزيونية العربية أو العالمية .

٩- ترجمة و دبلجة الأعمال الدرامية اليمنية السينمائية و المسرحية و التلفزيونية إلى كافة اللغات الأجنبية و عرضها في دور السينما و المسارح و قنوات التلفزيون العالمية و لاسيما الأوروبية و الأمريكية منها و المشاركة بها في كافة المهرجانات و المسابقات الدولية و الإقليمي .

١٠- يجب أن تمثل تلكم الأعمال المذكورة آنفا كافة إتجاهات المجتمع السياسية دون إستثناء و دون رقابة عليها بحيث أنه يحق للقائمين عليها التعبير من خلالها عن آرائهم بمنتهى الصراحة و الصدق شريطة ألتزامهم شروط و معايير الرقي الفني لأعمالهم الدرامية و آدابها .

١١- أن تنشئ الشركة مصرفا أو بنكا فينا متخصص في دعم الأعمال الدرامية و الغنائية المحلية حيث تقدم قروضا ميسرة طويلة الأجل لأي مخرج أو منتج يسعى لإنتاج عمله السينمائي أو

التلفزيوني أو المسرحي أو شراء أستوديوهات أو  
مسارح خاصة بعمله و أيضا لأي مطرب أو ملحن  
يسعى لإنتاج أغانيه .

٢٠١١م / ٢١٢٣ح

## ثورة المستحيل التونسية

لم يدر بخلد أحد بنا بأن حادثة إنتحار محمد البوعزيزي حرقا أمام الناس في مدينة سيدي بوزيد الواقعة في أقصى الجنوب التونسي الفقير إحتجاجا على بطالته و عدم وجود عمل يناسب مؤهلاته الجامعية أواخر عام ٢٠١١م ستؤدي إلى ثورة عارمة تجتاح المدن و الولايات التونسية الواحدة تلو الأخرى في مشهد دراماتيكي أذهل العالم أجمع ، بل إن تأثيرها قد وصل إلى جارتها الغربية الجزائر لتشتعل فيها إحتجاجات و مظاهرات عنيفة تجتاح الجزائر العاصمة و ما جاورها شبيهة بما حدث خلال أحداث ١٩٨٨م الدامية هناك لكنه ما لبث أن توقف بعد ثلاثة أسابيع بعد مصرع خمسة آلاف شخص على يد رجال الأمن و وعود وهمية من الحكومة بتخفيض الضرائب و الأسعار و توظيف العاطلين عن العمل و منح المزيد من الحريات ، لكن الشعب التونسي إستمر في ثورته رغم تساقط الشهداء الشباب - ذكورا و إناثا - في الشوارع برصاص رجال الشرطة و الجيش و التعتيم الإعلامي الذي فرضته السلطات الرسمية عليها ( قبل أن يخترق تطبيق اليوتيوب طوقها الأمني ) واصفة إياها بأنها

أحداث شغب تقوم بإثارتها عصابات من المخربين و الإرهابيين هدفها السلب و النهب و إشاعة الفوضى في البلد على حد زعم الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي و الذي قدم العديد من الوعود الوهمية بسرعة البرق كرفع الرواتب و توظيف العاطلين و إلغاء التعديل الدستوري الهادف إلى جعله رئيسا الجمهورية مدى الحياة و إقالة مدير الأمن العام و قائد الجيش و حل الحكومة بغرض إمتصاص غضب المتظاهرين ، إضافة إلى تحريكه العديد من أحزاب المعارضة الموالية و المتملقة له و النخبة المثقفة للتبديد بالثورة السالفة الذكر و إعتبارها مؤامرة خارجية ضد الوطن بتواطؤ من عملائهم في الداخل إلا و هم المعارضون الإسلاميون و الشيوعيون لحكمه ..... و غيرها من الإجراءات التي لم تجد معهم نفعا و لم تحل دون خلعه من الحكم و فراره من البلاد مساء يوم الجمعة في الرابع عشر من يناير عام ٢٠١١م تحت ضغط الجماهير الشائرة في مشهد فريد من نوعه أذهلني و غيري من أبناء العالم العربي غير مصدقين ما حدث و لاسيما أنهم إعتادوا على ظاهرة خنوع شعوبهم العربية لحكامهم ( رؤساء جمهوريات أو ملوكا أو أمراء أو سلاطين ) دون أن يحركوا

ساكنين أو يشوروا ضدهم أو حتى يعبروا عن غضبهم بالكلام صامتين صمت القبور تحسبهم من شدة سكوتهم أصناما لا تضر و لا تنفع إلى أن أتى التونسيون بما لم تأت به الأوائل و كسروا هذه القاعدة الشاذة عن ثقافة الإنسان التواقاة دائما إلى الحرية ليصبح ثالث شعب في العالم العربي يطيح بحاكمه المستبد عبر ثورة شعبية جماهيرية بعد نظيره السوداني ضد الديكتاتور جعفر النميري عام ١٩٨٥م و الصومالي ضد الديكتاتور محمد سياد بري عام ١٩٩١م ، إلا أنه تميز عنهما بأن الذي قاد ثورته هم أناس و مواطنون عاديون و ليس سياسيين أو قادة أحزاب كما حدث في السودان و الصومال ثانيا لم يتمخض عنها إندلاع حرب أهلية تقسم البلاد إلى نصفين متحاربين و تهلك الحرث و النسل كما حدث في الصومال حتى وقتنا الحاضر .

إضافة إلى ما سبق فإن العديد من وسائل الإعلام العربية تسيء فهم هذه الثورة و الأسباب التي أدت إلى إندلاعها حيث توغزها لأسباب إقتصادية بحتة ( رغم إنه واحد من العوامل و ليس الوحيد ) فالإقتصاد التونسي من أفضل الإقتصاديات في العالم بحسب تقارير صندوق النقد الدولي حيث دأب نظام

زين العابدين بن علي منذ توليه الحكم عام ١٩٨٧م على تحسين الوضع الإقتصادي وإدارة الموارد البشرية و الطبيعية بكفاءة عالية و نجاح في تقليص نسبة الفقر و البطالة ليصل كل منهما في نهاية عام ٢٠٠٣م إلى ٢% قبل أن تقفز إلى حوالي ١٤% مطلع عام ٢٠١٠م على إثر تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية ، لكن النظام المذكور آفأ أقام نظاما ديمقراطيا شكليا إن لم نقل وهميا و إنتهك الحريات العامة و ملا السجون و المعتقلات بسجناء الرأي و لاسيما النساء منهم و اللاتي تعرضن لأبشع وسائل التعذيب من قبل أجهزته الأمنية رغم أنه يدعي في كل مناسبة ليل نهار بأن وضع المرأة في بلاده الأفضل عربيا و إسلاميا و إفريقيا ، إلى جانب إحداثه الفساد المالي و الإداري المستشري في مؤسسات الدولة المدنية و العسكرية حيث أسفر عن ظهور بطانة فاسدة تنزعمها حرمه ليلي بن علي ليقع الأول في نفس أخطاء سلفه الحبيب بورقيبة ( ١٩٥٧ - ١٩٨٧م ) و لكنه زاد عليه بفرض نظام بوليسي خانق على الشعب التونسي و كبل من خلاله حريته على مدى ٢٤ عاما قبل أن ينتفض عليه و يحقق المستحيل بعينه و يثبت أن الحرية تؤخذ لا توهب و ينبغي أن



تضحى بالغالي و النفيس من أجلها دون تزوير أو تزييف أو دعم خارجي أو إحتلال أجنبي يذكر أو سعي وراء السلطة و المال عبر مسيرتها الظافرة ، و يسقطوه من على عرشه رغم بطشه و جبروته الذي لا حدود لها و رغم المشككين بها عربا كانوا أم عجماء .

و أختتم مقالي بأبيات شاعر بلادهم الخضر الكبير أبو القاسم الشابي الذي خطفه مرض السل في ريعان شبابه قبل أن يمد به العمر ليشهد هذه الثورة و إنتصارها أيضا حيث كان أفرادها يتغنون بها لتتبرهن هدفهم و طريقهم الموعود بالنصر في سبيل قضيتهم العادلة :

إذا الشعب يوما أراد الحياة

فلا بد أن يستجيب القدر

و لا بد لليل أن ينجلي

و لا بد للقيد أن ينكسر

٢٠١١م / ٢١٢٦ح

## إلغاء عقوبة الإعدام

ما زال الجدل يحتدم حول في أنحاء العالم حول إلغاء عقوبة الإعدام بين مؤيد و معارض حتى بعد المصادقة على معاهدة روما الدولية الخاصة بإلغاء عقوبة الإعدام منتصف التسعينيات ، بل تعدتها إلى العالمين العربي و الإسلامي اللذين دخل الجدل الدائر حوله بأبعاد دينية و سياسية حاول كل طرف فيها تجنيد الدين و الأعراف و السياسة لدعم وجهة نظره من خلالها ، فالمعارضون يعتبرون حكم الإعدام صادر عن قانون رباني و تشريع إلهي لا ينطق عن الهوى مستدلين بقول الحق تبارك و تعالی ( لكم في القصص حياة يا أولي الألباب ) مع العلم أن كلمة القصص الموجودة في الآية المذكورة آنفا تعني العقاب و ليس حكم الإعدام أو تبريرهم له بأنه يحمي الوطن من الخونة و المتآمرين بل بالعكس سيؤدي إلى مزيد من التمردات و الانقلابات و الثارات الشخصية أكثر من ذي قبل ، أما الطرف الآخر فيطالب بإلغائها لأغراض في نفس يعقوب و ليس إقتناعاً بأهمية تطبيق هذه الخطوة و ترسيخها في عقلية مجتمعاتها التقليدية كدعوة أحد المدربين المحليين

في إحدى الورش التابعة لواحدة من منظمات المجتمع المدني في بلادنا إلى إلغاء حكم الإعدام في القضايا السياسية فقط دون جرائم القتل العادية .

و قبل أن نقدم مبادرتنا أو إقتراحنا الأمثل من وجهة نظرنا لإلغاء حكم الإعدام بشكل تدريجي علينا في البدء أن نوضح بعض الأمور للقارئ الكريم ، دعوتنا لإلغاء عقوبة الإعدام ليس تحيذا لمرتكبي جريمة القتل العمد من كلا الجنسين فالمخطئ يجب أن يعاقب على خطئه و لكن بعيدا عن النزعة الإنتقامية أو العاطفية تحت مبرر حماية المجتمع و الدولة من شرهم و هما المسئولان الأساسيان عن إنحراف طبيعتهم السوية البريئة و تحولهم إلى مجرمين بقصد أو بغير قصد أو تقليدا أعمى للغرب حيث لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تغرد خارج السرب و تطبق العقوبة على أراضيها حتى يومنا هذا ، بل من أجل إيماننا الراسخ بأن إلغائها يدل على التطور العقلاني للمجتمع يكبح جماح ميوله الإنتقامية التي تقوده إلى أخذ ثأره و شفي غليله ممن إعتدى عليه على حد تعبيره و التي بدورها يعقبها سلسال دماء لا تنقطع تولد دوامة عنف دموية طاحنة بين أفرادها ليتحولوا على إثرها إلى مجتمع قاس

خال من الحب و الرحمة و مريض أيدلوجيا تسوده الصراعات  
المفتعلة بينهما من قبل الدولة أو المجتمع كمصر و إيران و  
تركيا و اليمن على سبيل المثال ، إلى جانب أن عقوبة  
السجن المؤبد يتيح فرصة للقاضي و وكلاء النيابة التأكيد  
الجازم ما إذا كان المتهم مذنبا كان أم برئ ، فإذا تم القبض  
على القاتل الحقيقي يتم الإفراج عنه ، إضافة أننا نستند من  
خلال ما سبق إلى مبررات تشريعية قوية نابعة من الشريعة  
الإسلامية و القوانين الوضعية و حتى القوانين اليمينية القديمة  
، ففي القرآن الكريم يقول الحق تبارك و تعالى في سورة  
المائدة الآية ٤٥ ( و كتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس و  
العين بالعين و الأنف بالأنف و الأذن بالأذن و السن بالسن  
و الجروح قصاص ، فمن تصدق به فهو كفارة له ، و من لم  
يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ) ..... مما  
يكشف لنا أنه هناك إمكانية للعفو و إستبدال عقوبة الإعدام  
بعقوبة أخرى ، إضافة إلى أن الأولى ليست قاعدة أساسية في  
الشريعة الإسلامية و لاسيما أن حيثيات الآية تشير إلى أن  
الأحكام الموجودة فيها هي موجهة الى بني إسرائيل و مدونة  
في صلب التوراة ، كما لا ننسى قانون العقوبات الذي صدر

في عهد الملك القتباني شهر هلال بن يدع ذبيان و الذي يشير في أحد مواده حسب ما هو مذكور في نقش RES 3878 من السطر ٤ إلى ١١ بمعاينة مرتكب جريمة القتل بغرض النظر عن مكانته الإجتماعية بالنفي لا الإعدام و إذا رفض أبيح دمه بين القبائل دون أن تتدخل الدولة و هو واحد من عدة قوانين ألغت عقوبة الإعدام مما يدل أن أسلافنا بلغوا مستوى عال من الحضرة و النضج العقلاني الذي جعلهم يتجاوزون مرحلة الثأر الشخصي و الإنتقام مع مرور الزمن و بالتدرج كما ذكر د/ عبد الرشيد عبد الحافظ في كتابه ( تاريخ قانون اليمن القديم ) ، ثم يجب أن نتذكر أن السبب الرئيسي للجدل الدائر بين الطرفين حول هذه القضية يعود إلى الآلية الزمنية و القانونية لإلغائها فالأول يدعو إلى التريث و عدم التسرع حتى يتم إيجاد مخرج تشريعي لها بما يتلاءم مع طبيعة المجتمع إضافة إلى عقوبة رادعة تقلل من نسبة الجريمة فيه و الثاني يدعو لإلغائه دون تأخير من منطلق أنها قضية إنسانية يتفق حولها الجميع بغض النظر عن دينه أو معتقده .

لذا توصلت إلى اقتراح منطقي قد يرضي جميع الأطراف و يتمثل في إلغاء تدريجي لعقوبة الإعدام ضمن فترة زمنية قصيرة الأجل مدتها أربع سنوات و من ثم يتم إلغائها و تكون من :

١- خلال فترة الأربعة سنوات المذكورة آنفا ، أي شخص يدان بارتكاب جريمة قتل عمدا مع سبق الإصرار أو الترصد للمرة الأولى يجب أن يعاقب بالسجن لمدة ١٥ سنة كمرحلة أولى باعتبار جريمته سابقة أولى ، و إذا أدين بارتكاب جريمة مماثلة ثانية تتضاعف المدة إلى ٣٠ سنة ، أما إذا أدين بارتكاب جريمة قتل عمدا ثالثة مرة أخرى فساعتها يعاقب بالإعدام شريطة أن تستوفي التحقيقات و الإجراءات القضائية في الجرائم الثلاثة لنفس المتهم شروطها القانونية و من أهمها ضمانات المحاكمة العادلة ، و تظل هذه القوانين السالفة الذكر سارية المفعول حتى و لو لم يبلغ حكم الإعدام للمرة .

٢- إجراء العديد من الإستفتاءات الرسمية حول آراء المجتمع عما إذا يؤيد إلغاء عقوبة الإعدام أم لا ، فإذا إرتفعت نسبة المؤيدين له بنسبة ٩٠% فهذا دليل على

تجاوزهم مرحلة الإنتقام و الثأر الشخصي ، و ترسل نسخ من هذه الإستفتاءات إلى رئاسة الجمهورية و البرلمان للإطلاع عليها و دراستها .

٣- السماح لطرفي الخلاف و عبر وسائل الإعلام المقروءة و المسموعة و المرئية عرض وجهات نظرهم للجماهير بشكل متساو دون تحيز من قبل الدولة لأحدهما .

٤- رصد شامل لجرائم القتل العمد التي إرتكبت خلال الفترة الزمنية السالفة الذكر بشكل محايد من قبل المراكز الإحصائية العلمية المشهودة بأمانتها العلمية محليا و دوليا ، فإذا إنخفضت بنسبة أقل من ٨% فلا داعي لإلغائها .

٥- و بعد إنقضاء فترة الأربع السنوات ، إذا ما زاد نسبة المؤيدين بنسبة ٩٠% فما فوق و إرتفعت نسبة الجرائم بنسبة ٨% فما فوق أيضا يتم إلغاء حكم الإعدام بقرار جمهوري بعد تصويت البرلمان عليه بأغلبية الثلثين .

٢١٢٦ ح / ٢٠١١ م





## النشر الإذاعي للروايات و القصص

إذا أراد صاحب مؤلف عمل أدبي مهما كان نوعه و تصنيفه المنهجي من الناس قراءته أو الإطلاع عليه فلا بد من نشره عبر تقديمه إلى مطبعة أو دار نشر أو صحيفة تتولى توزيعه عليهم ، لكن أن ينشر كتابه عبر الأثير أو على الهواء مباشرة فبعرف من ؟ بعرف الظروف السيئة إن لم نقل الصعبة و أسلوب التطفيش الإداري المفتعل و المنظم التي تستخدمه الدولة و مراكز القوى فيها ضد المبدعين الكبار و الشباب من كلا الجنسين على حد سواء و في كافة المجالات ، فضلا عن الإنحدار الثقافي المزمن التي تشهد بلادنا منذ عقد التسعينات حتى وقتنا الحاضر و التي دفعت العديد من مؤلفينا الشباب الصاعد في عالم التأليف و الأدب إلى الإحجام عن نشر بواكير إبداعها الأدبي و الفني لإنعدام المجالات أو الصحف الثقافية التي تتبنى نشرها على صفحاتها المتواضعة و الفقيرة موضوعيا بعدما طغت فيها المواضيع السياسية و الدينية السطحية المبتذلة التي لا تمت بالواقع المأساوي المعاش بصلة ،

إضافة إلى إمكانياتهم المادية الضعيفة جدا التي لا تسمح لهم بنشر أعمالهم في دور النشر المحلية و الخارجية و تكاليف الطباعة الباهظة الثمن فيها ، و لا داعي للحديث عن المؤسسات الأدبية الرسمية كإتحاد الأدباء و الكتاب اليمنيين و وزارة الثقافة و السياحة و الهيئة العامة للكتاب الغارقة في مشاكلها التقليدية و صراعاتها الشللية بين أفرادها و الفساد الإداري و بيروقراطيتها الخانقة المفتعلة العاجزة عن الإنفاق على نفسها و الحصول على قوت يومها حتى تفكر بمساعدة غيرها ، لذا إقترحت فكرة النشر الإذاعي او التلفزيوني كنوع من الحلول المبتكرة التي تنجد الأدباء الشباب الساعين إلى بروزهم في الساحة الأدبية المحلية و الإقليمية من طائفة الأعباء المادية للطباعة و النشر و أيضا إيصال صوتهم و إبداعاتهم إلى الجمهور العريض .

أول خطوة في هذا الإقتراح ، يقدم الشباب المبدعين المبتدئين في عالم الأدب نصوصهم الأدبية و الفكرية بمختلف أنواعها من رواية و قصة و شعر و مسرحية إلى هيئة الإذاعة الرسمية في العاصمة أو حتى في الإذاعات

المحلية التابعة و الموجودة في محافظاتهم الأصلية شريطة  
أولا أن يملأوا ورقة البيانات التي يقدموها لهم و التي يذكر  
فيها الإسم و السن و ما إلى ذلك ، ثانيا أن يثبت بأن نصه  
الأدبي الذي سيقدمه لهم لم ينشر في أي مجلة أو صحيفة  
محلية كانت أم عربية أو طبعت في إحدى دور النشر  
المحلية و العربية على حد سواء ، الخطوة الثانية تعرض  
هذه الأعمال على لجنة متخصصة في الأدب و الفكر و  
اللغة و يعملون في الإذاعة و يسلم نسخ منها سواء بخط  
اليد أو مطبوعة بالآلة الكاتبة أو على أقراص مدمجة  
C.D إلى أعضائها شريطة أن يشوا في أمرها خلال  
أسبوعين من إستلامها لا أكثر و أن يتفرغوا لها تفرغا كاملا  
حتى يصدر آرائهم بالإجماع حولها ، و التي تتفق مع  
الشروط و القواعد المطلوبة في الإذاعة بنسبة ٩٧% يتم  
السماح لصاحب العمل الناجح نشر عمله عبر الأثير مع  
تكفل هيئة الاذاعة بطبع و نشر عمله الأدبي في كتاب ،  
أما العمل الذي يتفق مع الشروط المذكورة سلفا أقل من  
نسبة ٩٧% بحدود ٨٠% فيكتفون بنشر عمله عبر  
الأثير فحسب ، و من إتفق معها أقل من نسبة ٨٠% فلا

يعرض عمله على الإذاعة نهائياً مع السماح له بالمشاركة  
في مسابقة الإذاعة السالفة الذكر مجدداً بأعمال أخرى  
تتفق إحداها على الأقل بالحد الأعلى من شروطها اللازمة

٢٠١٣م/٢١٢٨ح

## التناوب على السلطة التنفيذية

تعتبر مشكلة السلطة و تولي زمامها من أصعب الأمور التي عانا منه السياسيين في عالمنا العربي و الإسلامي و الذي خضعت شعوبه لسطوة الأنظمة الديكتاتورية القمعية دون رحمة برضاها أو رغما عنها حيث أن إستتثار الأخير للمقاليد السلطة قطع الطريق أمام وصول قوى سياسية أخرى إليها بشكل عادل ، سيما و أن كلا طرفي النزاع الحاكم و المعارض لا يؤمنان بالإعتراف بالآخر ما دفعهما إلى خوض حرب طاحنة ضد بعضهما البعض لإقصاء أحدهما للآخر و بكافة الوسائل المشروعة و الغير مشروعة نتيجة لتعودهم منذ الصغر على عدم تبني الديمقراطية في حياتهم اليومية جيلا بعد جيل ، و أضحى من الصعب إزالة هذه الشوائب بسرعة و بمنتهى السهولة ، و من أهمها مشكلة التبادل السلمي للسلطة بشكل سلس و إعطاء كافة الأطراف السياسية الفرصة لئيلها و لو لمرة واحدة حتى تصل إلى حد الشعور بالرضا و القناعة بالديمقراطية كخيار أصيل و رئيسي في فكرهم السياسي و ترسخ مبادئها الأساسية فيه تماما و يتجاوزوا على إثر ذلك ثقافة

النزاع العنيف على السلطة بأساليب غير حضارية و  
ديمقراطية .

لذا فإن مبادرتي تتمركز حول هذه النقطة المذكورة سلفا و  
تتمثل بالتبادل الدوري السلمي للسلطة و تنقسم إلى  
قسمين و هما :

١- التبادل الدوري للسلطة التشريعية : و هي المرحلة  
الأولى من المبادرة باعتبارها سلطة ثانوية في البلدان  
الحديثة العهد بالديمقراطية و لا يحدث فيها نزاع كبير  
حولها و تتمثل في إن كل حزب سياسي سواء نجح في  
الانتخابات التشريعية أم لم ينجح خلال الحكم  
الديكتاتوري سواء أكان من نوع الحزب الواحد أو الفرد  
الواحد أو الشمولي يسيطر على غالبية مقاعد البرلمان  
دون إنتخاب و يشكل الحكومة مدة خمس سنوات  
ليقدم خلالها تجربته و خبرته السياسية في إدارة الدولة ،  
و بعد إنتهاء المهلة المحددة للحكم يتركه لحزب آخر  
له نفس الشروط و لمدة خمس سنوات آخر و بعد ذلك  
يفسح المجال لغيره .... و هكذا دواليك ، فضلا عن  
عدم أحقية أي مؤسسة من مؤسسات الدولة العسكرية و

الأمينة و القضائية الإعتراض علي أي حزب يتولى الحكم و المطالبة بتنحيته من السلطة قبل أن ينهي فترة حكمه المقترحة أو حتى إستخدام وسائل غير ديمقراطية للإطاحة بها ، و لا تنتهي هذه المرحلة زمنيا إلا بعد إتمام آخر حزب متواجد في الساحة السياسية المحلية فترة حكمه المحددة المذكورة سلفا .

٢- التبادل الدوري للسلطة التنفيذية : و هي المرحلة الثانية و الأخيرة من المبادرة ، حيث يتولى كل فرد متعلم متخرج من الجامعة او المعاهد العليا مدنيا كان أم عسكري و من كلا الجنسين و كافة الأديان و يبلغ سن الأربعين و غيرها من الشروط المطلوبة في الدساتير القديمة قبل الربيع الديمقراطي العربي عام ٢٠١١م لتولي منصب رئاسة الجمهورية أو الدولة يضاف إليها ألا يكون منتميا إلى أي حزب سياسي ، و إن كان كذلك فعليه أن يستقيل من عضويته فيه أي كان مركزه القيادي هناك ، ثم إن منصب رئيس الجمهورية في هذه المرحلة سيكون إسما و صلاحياته المخولة لديه شرفيه ، و المرشحون المتقدمون للمنصب و التي تنطبق الشروط

اللازمة فيهم يتم إختيارهم من قبل البرلمان بالإقتراع الغير المباشر و يبلغ عددهم عشرة مرشحين ، و الفائز يتولى رئاسة الجمهورية لمدة سنة واحدة فقط غير قابلة للتجديد ، و بعد إنتهاء فترته الرئاسية يقوم البرلمان بإنتخاب رئيسا جديدا للبلاد بنفس الطريقة الإنتخابية و مدة الحكم السالفتي الذكر .

٢٠١٣م / ٢١٢٨ح



## ملحق للآيات القرآنية

ضج كثير من الناس في العالم الإسلامي و تحديدا اليمن من إدخال الآيات القرآنية قسرا داخل إعلانات التعزية أو الزفاف بالصحف و المجلات المنشورة الصادرة منها ، ليس رفضا لها بل خوفا على مكانتها التي ستدوسها الأقدام أو تمزقها الأيدي أو حتى إستخدامها في وجبات الغداء و العشاء اليومية بعد شرائها و قراءتها ، بل وصل الأمر إلى حد قذفها في براميل القمامة أو إستخدامها و العياذ بالله كورق مراحيض مما أثار غضب الجميع من أجل كتابهم المقدس و تحميل الصحف مسؤولية ما يحدث للآيات القرآنية من إستهزاء و إستهتار من هكذا تصرفات صادرة من أناس بلا أخلاق أو تربية تذكر .

مما دفع العديد من الغيورين على دينهم أن يتكروا حلولا لحل هذه المشكلة السخيفة و لا سيما أنه ليس بالضرورة نشر آيات قرآنية داخل التعازي و الأفراح لتثبت أنك مسلم ، فمنهم من إقترح صناديق خاصة

توضع في البيوت أو الشوارع مخصصة لوضع التعازي أو الأفراح أو أوراق الصحف التي توجد بها آيات قرآنية ، و منهم من إقترح بعدم ذكرها في الصحف البتة و عمل أوراق تعزية خاصة كدعوات المناسبات ، و هناك و من بينهم أنا من إقترح عمل ملحق خاص بالتعازي و الأفراح التي توجد بها آيات قرآنية بشكل منفصل عن الصحيفة التابعة لها لكي يعرف القارئ التمييز بينهما و يحتفظ بالملحق المليء بآيات الذكر الحكيم بعيدا عن الصحف داخل أماكن خاصة بها في منازلهم بينما يستعملون الاخيرة لأغراضهم الشخصية ، لكن يشترط في الملحق ان تكون الآيات القرآنية في الصحف عامة دون تصنيف أي بمعنى ليس بالضرورة ان يكون الملحق خاص بالتعازي أو الزفاف ، بل ينبغي أن يشمل الملحق كافة الآيات القرآنية المذكورة في الصحيفة حتى و لو كانت بغرض الإستشهاد بها داخل المقالات أو الأخبار .....

الخ ، ثانيا يجب أن يساعد رئيس تحرير الملحق شخص متخصص في القرآن و علومه حتى يكون الأول على بينة فيما ينشره ضمن موادها ، فمن الجائز أنه

هناك تعازي أو أفراح لا تتناسب مع آياتها القرآنية  
المدرجة فيها ، و يحضر نشر أي إعلان تعزية أو زفاف  
إلا في الملحق بالآيات القرآنية ، يجب أن تكون  
الإعلانات المذكورة سلفا مدفوعة الأجر بسعر رمزي  
جدا .

٢٠١٥م / ٢٠٣٠ح

## خطبة الجمعة

منذ ذهابي إلى المسجد لحضور صلاة الجمعة فترة  
الطفولة و تحديدا منذ الصف الأول الابتدائي لم أكن  
أعير خطبتها التي يلقيها خطيب المسجد آية أهمية تذكر  
، بل كنت أستغرب سر إصغاء المصلين لها بإهتمام  
شديد و مبالغ فيه يفوق إهتمامهم بعملهم و صلاتهم و  
أسرهم ، و لم أدرك أهميتها إلا بعد بلوغي الثالثة عشرة  
من عمري و مدى تأثيرها السحري في مجتمعاتنا  
التقليدية العريية و الإسلامية النصف أمية أو متعلمة  
المتخلفة في فهمها للشريعة الإسلامية ، إلا أنني  
إكتشفت أن خطب الجمعة لا تزال تقليدية و مبتدلة و  
مضامينها نسخ مكررة عن بعضها البعض لا تحمل في  
طياتها أي جديد غارقة في الغموض و الطلاسم  
الهيروغليفية الفقهية و الدينية التي لا يفهمها إلا  
أصحابها و علماء الآثار و بعيدة تماما عن هموم  
المصلين اليومية و التي جعلتهم يملون منها و إن كانوا  
يداومون على سماعها على مضض رغما عنهم إمتثالا

للشريعة الإسلامية التي تلزمهم بأداء صلاة الجمعة في المساجد فقط .

و لذلك و من منطلق تغيير الخطاب الديني في صلاة الجمعة ، فأنا أقترح أن تكون خطبتي الجمعة مرتبطة بسكان المسجد الذي يخطب فيه خطيبه و إمامه و بهمومهم و مشاكلهم اليومية و كذلك نفس الشيء يسري في بقية المساجد الأخرى ، ثانياً على خطيب الجمعة أن يبحث عن أي مشكلة أو حادثة لها علاقة بهموم أهل سكنه و تصادفه في حيهم أو منطقتهم حيث يوجد فيه المسجد الذي يخطب فيه و يبحث في أسبابها المؤدية إليها ليعرف ماذا كانت ناتجة عن ظلم إجتماعي أم سياسي أم إقتصادي و ما إذا كان هذا الظلم فردي أم جماعي و ما إذا كان مخالف للشريعة الإسلامية أم لا ؟ و بعد ذلك يخصص خطبته لهذا الحدث أو المشكلة السالفي ذكرهما و لكن بشكل منظم و مرتب و منطقي حيث في الخطبة الأولى يذكر الأحاديث النبوية و الآيات القرآنية و الفقرات الدينية المنبثقة من السيرة النبوية متعلقة بالحدث أو المشكلة

المذكورين سلفا ، و في الخطبة الثانية يشرح للمصلين السبب الحقيقي لذكر ما سبق في الخطبة الأولى على أنه وجد مشكلة أو حدثا هما حديث خطبتي الجمعة قابله في حيه و إستاء منه و آثار غضبه أو حزنه ..... الخ مما دفعه إلى ذكره في صلاة الجمعة حتى لا يتكرر بين سكان الحي الذي يقيم فيه و يخطب في مسجدهم إرضاء لله عز وجل و سعيا لإبتغاء مغفرته و التوبة النصوحة على يديه من هذ الأعمال السيئة التي لا تمت إلى الإسلام بأية صلة من وجهة نظره .

٢٠١٥م/٢١٣٠ح